الأمم المتحدة

A/C.6/77/SR.4

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
29 March 2023
Arabic
Original: English

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 15:00

الرئيس: السيد أفونسو ..... (موزامبيق)

المحتويات

البند 112 من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

22-22758 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 15:00.

البند 112 من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضـــاء على الإرهاب الدولي *(تابع)* (A/77/185)

1 - **الســيد الشــحي** (عمان): قال إن حكومة بلده تدين الإرهاب والتطرف بجميع أشــكالهما ومظاهرهما، وأيا كانت مبرراتهما، وأنها وضعت استراتيجية شاملة ومتكاملة لترسيخ الأمن وتعزيز قيم التعايش والتسـامح في البلد. وتشـيد بالدور المحوري الذي يضـطلع به مكتب مكافحة الإرهاب في تعزيز التضـامن الدولي من أجل تنفيذ اسـتراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وقد انضمت عمان إلى العديد من الصـكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وغسـل الأموال، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وباتت عمان نموذجا في المنطقة والعالم للمجتمعات الخالية من الإرهاب، وهو ما أكدته التقارير الدولية. واختتم كلمته بالإعراب عن أمل وفد بلده في أن تتعزز الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب من خلال تدابير عملية، وشـدد على ضـرورة معالجة جذور التطرف والتعصـب بكافة أنواعهما، وبدون تمييز.

2 - **الســيدة أتلي** (المملكة المتحدة): قالت إن عام 2022 كان عاما مليئا بالتحديات بالنسبة لأوكرانيا والعالم وسيادة القانون، حيث قام عضو دائم في مجلس الأمن بغزو غير قانوني لدولة عضو، تلاه إجراء اسـتفتاءات زائفة في محاولة لضـم أراض أوكرانية ذات سـيادة بصـورة غير قانونية. ويشكل كلا الفعلين انتهاكا واضـحا لميثاق الأمم المتحدة. والمملكة المتحدة تدعو الاتحاد الروسـي إلى إنهاء أفعاله غير القانونية والوفاء بكامل التزاماته القانونية الدولية. وتُظهر الأحداث في الشـرق الأوسط وأفغانستان وأفريقيا أن الإرهاب يشكل تهديدا مستمرا وأن توسعه وتطوره في ساحات جديدة يتطلب استجابة سريعة من المجتمع الدولي. وتركز المملكة المتحدة جهودها على إضعاف وهزيمة داعش والمنتسبين إليها، وكبار قادة تنظيم القاعدة وحركة الشـباب، وكذلك التصـدي للتهديدات الجديدة والناشئة.

3 - وأضافت قائلة إنه بالرغم من أن التكنولوجيا أحدثت العديد من التغييرات الإيجابية، فقد أتت أيضا بمخاطر جديدة. إذ سخَّر الإرهابيون التكنولوجيا لتعزيز قوة الفتك لهجماتهم. ويجب على المجتمع الدولي تكييف قدراته على مواجهة استخدام الطائرات المسيَّرة لأغراض إرهابية ومنع الهجمات السـيبرانية. وأعربت عن ترحيب المملكة المتحدة بالتقدم المحرز في منع الإرهابيين من اسـتخدام الإنترنت، بسـبل منها منتدى الإنترنت العالمي لمكافحة الإرهاب، مع الاسـتمرار في مراعاة الحاجة إلى حماية حرية التعبير. وأشارت إلى اتجاه مثير للقلق يتمثل في هجرة الإرهابيين من منصـات أكبر إلى منصـات أصـغر أقل قدرة على التصدي لهذه التهديدات.

4 - وأردفت تقول إن ليس هناك ما يبرر قيام الدول بالتصـرف خارج حدود القانون الدولي أو انتهاك حقوق الإنسـان باسـم مكافحة الإرهاب، لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التهديد الإرهابي بتعزيز خطابات تجنيد الإرهابيين القائمة على المظالم. والمملكة المتحدة، التي تعمل بالتعاون الوثيق مع شـركائها الدوليين، تعرب بانتظام، من خلال منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسـان، عن قلقها إزاء هذا التجاوز.

5 - واسـتطردت تقول إن النجاح في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف يتطلب مراعاة المنظور الجنساني ومنظور المجتمع المدني. وإن المملكة المتحدة تعمل على إشـراك المجتمع المدني من أجل تعزيز سـياسـاتها الداخلية والخارجية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وفهم الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تدمج على نحو أفضـل منظورات المجتمع المدني في صـنع سـياسـات مكافحة الإرهاب. وختمت كلامها قائلة إن هذه المنظورات أسـاسـية لتعزيز الجهود المجتمعية الرامية إلى منع الإرهاب.

6 - **السـيد العبيد** (الكويت): قال إن الإرهاب لا يزال يشكل خطرا جسـيما في العديد من أنحاء العالم وتهديدا مباشـرا للسـلام والأمن الدوليين. وإن الكويت ترفض الإرهاب بجميع أشـكاله ومظاهره، ومهما كانت دوافعه. وينبغي عدم ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة إثنية. ويجب على الحكومات أن تتعاون في إطار الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، وأن تعمل على اتخاذ تدابير ترمي إلى تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون؛ ومكافحة الإفلات من العقاب؛ ومعالجة الأسـباب الجذرية للإرهاب، من قبيل الفقر؛ وتعزيز التنمية المسـتدامة والحوكمة الرشـيدة والتعايش السـلمي؛ وكفالة احترام الرموز الدينية والمواقع المقدسة.

7 - وذكر أن موضـوع إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرهم إلى بلدانهم الأصلية وإعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم في المجتمع، وكذلك مسـاءلة مرتكبي الأعمال الإرهابية ومحاكمتهم، يشـكل تحديا هائلا للمجتمع الدولي. وكانت الكويت، وهي عضـو في التحالف الدولي ضـد داعش، قد سـهلت سـفر أكثر من 430 من أفراد أُسـر المقاتلين من سـوريا إلى بلدانهم الأصـلية. وهي على اسـتعداد لمواصـلة تعاونها مع المجتمع الـدولي لمعـالجـة التـداعيـات النـاجمـة عن وجود المقـاتلين

الإرهابيين الأجانب وأسرهم في السجون والمخيمات في مناطق النزاع غير المستقرة.

8 - وختم حديثه قائلا إن حكومة بلده أقامت حلقات عمل وشاركت فيها في الداخل والخارج بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وشددت على أهمية إعادة إدماج المقاتلين العائدين من مناطق النزاع وإعادة تأهيلهم.

9 - **السيدة يابي ني باه** (كوت ديفوار): قالت إن كوت ديفوار تضررت بشدة، على غرار بلدان أخرى في غرب أفريقيا، من الهجمات الإرهابية، بما في ذلك الهجوم الذي شُنّ في 13 آذار/مارس 2016 في غراند باسام وهجمات أخرى شُنّت على طول الحدود الشمالية مع بوركينا فاسو ومالي. وقد اتخذت الحكومة عددا من التدابير ردا على ذلك. فعلى الصعيد الوطني، قامت بتعديل قوانينها المتعلقة بقمع الإرهاب، في عام 2015، وبغسل الأموال وتمويل الإرهاب، في عام 2016. ويجرم قانون آخر، صدر في عام 2018، تمويل التنظيمات الإرهابية. وبالتعاون مع فرنسا، افتُتحت أكاديمية دولية لمكافحة الإرهاب في جاكفيل، على بعد عدة كيلومترات من أبيدجان، للمساعدة في بناء قدرات الجهات الوطنية والدولية صاحبة المصلحة التي تعمل في مجال مكافحة الإرهاب.

10 - وأضافت تقول إن كوت ديفوار تؤيد قرارات مكافحة الإرهاب التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وتشارك بنشاط في تبادل المعلومات والتعاون العسكري عبر الحدود في إطار مبادرة أكرا. وكوت ديفوار طرف أيضا في 19 صكا لمنع الإرهاب الدولي في مجالات الطيران المدني، والملاحة البحرية، وأخذ الرهائن، وتمويل الإرهاب. وأشارت إلى أن بلدها وقع، في 2021، مذكرة تفاهم مع مكتب مكافحة الإرهاب في إطار برنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين، وهو ما من شأنه أن يساعد في منع وكشف الجرائم الإرهابية عن طريق استخدام المعلومات المسبقة عن الركاب وسجل أسماء الركاب.

11 - وذكرت أن وفد بلدها يدعو إلى مزيد من التضامن الدولي لدعم تمويل مبادرات السلام الأفريقية. وإنه سيعمل أيضا بنشاط مع الوفود الأخرى من أجل وضع الصيغة النهائية لاتفاقية شاملة تتعلق بالإرهاب الدولي. وختمت كلمتها بالقول إن بلدها يؤيد أيضا الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة لإعداد رد على الإرهاب بجميع أشكاله.

12 - **السيد الكثيري** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن أفضل سبيل لردع الإرهاب هو معالجة أسبابه الجذرية واعتماد تدابير وقائية. وقد خطا المجتمع الدولي خطوات واسعة في نشر قيم التسامح والتعايش السلمي وقبول الآخرين، ولا سيما من خلال قيام الأمم المتحدة بوضع استراتيجية لمنع التطرف. ويجب عدم ربط الإرهاب بأي دين، لأن الجماعات الإرهابية تسعى إلى تحريف الآراء الدينية كوسيلة لنشر أجندتها وخلق انقسامات بين مختلف المجتمعات.

13 - وأضاف يقول إن الاستجابات للإرهاب يجب أن ترتقي إلى مستوى الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وينبغي للدول السعي إلى استباق التهديدات مع مواصلة العمل على تحديث استراتيجياتها وأطرها القانونية لتواكب الطابع المتجدد للإرهاب، لا سيما في ضوء استخدام الجماعات الإرهابية، بما فيها تنظيم داعش وتنظيم القاعدة والحركة الحوثية، للتكنولوجيا المتقدمة والأسلحة المتطورة لشن هجمات عبر الحدود تستهدف المدنيين والبنى التحتية. وينبغي للمجتمع الدولي التوقف عن الأخذ بالنهج القائم على اتباع مسارين غير متساويين إزاء مكافحة الإرهاب الذي تركز وكالات الأمم المتحدة بموجبه على تنظيم القاعدة وداعش على حساب الجماعات الإرهابية الأخرى، بالرغم من اعتراف مجلس الأمن بتلك الجماعات الإرهابية في قراراته.

14 - وتابع قائلا إن على الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. وإن عليها أن تتخذ الخطوات اللازمة لصياغة تعريف شامل للإرهاب وتواصل تحديث القوانين الوطنية والدولية، بما في ذلك القوانين التي تمنع الإرهابيين من الحصول على التكنولوجيات المتقدمة والأسلحة المتطورة. وعلى الصعيد الوطني، قال إن الإمارات العربية المتحدة أصدرت قوانين تتعلق بمحاكمة الإرهابيين وحظر غسل الأموال. وانضمت أيضا إلى أكثر من 15 صكا إقليميا ودوليا لمكافحة الإرهاب.

15 - وذكر أن التركيز على بناء قدرات الدول في مجال مكافحة الإرهاب من خلال التدريب وتبادل الخبرات من شأنه أن يساعد على قطع التمويل عن الإرهاب ووقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وأنهى بيانه بالقول إن الإمارات العربية المتحدة دعمت مؤخرا مركز "هداية" في صياغة توصيات تتناول إعادة تأهيل المقاتلين الإرهابيين الأجانب وإعادة إدماجهم.

16 - **السيد موساييف** (أذربيجان): قال إن المجتمع الدولي حقق نتائج ملموسة في مكافحة الإرهاب، وتطوير القانون الدولي، والترويج

للتعاون والتنسيق، وتعزيز قدرات الدول على مكافحة الإرهاب. وبالرغم من اعتماد صكوك دولية وبذل جهود معيارية وتنظيمية وعملية أساسية على الصعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، لا يزال الإرهاب يشكل تهديدا مباشرا في كثير من المناطق وأصبح أكثر تنوعا من النواحي الجغرافية والإيديولوجية والتكتيكية. ويستفيد الإرهابيون من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لنشر المعلومات المضللة وخطاب الكراهية وتعطيل البنى التحتية الحيوية. وازداد أيضا خطر الإرهاب من الأفراد والجماعات ذات الدوافع العنصرية والإثنية.

17 - وأردف يقول إن الإرهاب لا يزال يستفيد من الجريمة المنظمة المحلية وعبر الوطنية ومن سوء استغلال المنظمات غير الحكومية. وقد هيأت النزاعات المسلحة ظروفا مواتية للاستغلال من جانب الإرهابيين وغيرهم من الجهات غير التابعة للدول، ولا سيما أولئك الذين تدعم الدول قدراتهم على القيام بعمليات أو الذين لديهم إمكانية الحصول بدون قيود على الأسلحة والذخيرة. فالأعمال الإرهابية المرتكبة في سياق النزاع المسلح يمكن أن ترقى إلى جرائم حرب، الأمر الذي يستتبع مسؤولية جنائية فردية ويلزم الدول بالتحقيق مع الجناة ومقاضاتهم ومعاقبتهم. ويتعين اللجوء إلى التعاون الدولي في المسائل الجنائية للتصدي لهذه الأفعال.

18 - وتابع قائلا إن مكافحة الإفلات من العقاب على الأنشطة الإرهابية أمر بالغ الأهمية. فيجب عدم منح مرتكبي الأعمال الإرهابية أي عفو أو أي شكل آخر من أشكال الإفراج المبكر. وفضلا عن ذلك، لا يمكن التسامح مع حماية الإرهابيين وتمجيدهم. ويجب على جميع الدول أن تمتثل لالتزاماتها الدولية بمكافحة الإرهاب لكي تكفل، في جملة أمور، عدم استخدام أراضيها للقيام بأنشطة إرهابية أو انفصالية وغيرها من الأنشطة ذات الصلة.

19 - ومضى يقول إن وفد بلده يرفض المعلومات التي قدمتها أرمينيا لتقرير الأمين العام (A/77/185) باعتبارها معلومات زائفة وغير مسؤولة، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل أرمينيا في إطار هذا البند من جدول الأعمال، الذي يهدف إلى تضليل المجتمع الدولي وإخفاء الجرائم الإرهابية ذات الدافع العنصري والجرائم الجنائية ذات الصلة التي يرتكبها هذا البلد. وأفاد بأن أرمينيا لها سجل عريق في دعم الإرهاب واستخدامه على الصعيد الوطني. فمنذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، ارتكبت أرمينيا وعدد من المنظمات الإرهابية الخاضعة لتوجيهها وسيطرتها العديد من الأعمال الإرهابية ضد أذربيجان، أودت بحياة الآلاف من المواطنين الأذربيجانيين.

20 - وذكر أن أراضي أذربيجان التي كانت تحتلها أرمينيا سابقا تشكل مثالا واضحا على العسكرة الثقيلة التي كانت تقوم بها قوات الاحتلال الأرمينية والتداخل بينها وبين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة. وتظهر الأدلة التي جُمعت قبل بدء الأعمال العدائية وأثناء سيرها في خريف عام 2020 أن أرمينيا جندت مقاتلين إرهابيين ومرتزقة أجانب من أوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية، وأن الطيران المدني استُخدم لنقل هؤلاء الأشخاص والأسلحة إلى منطقة النزاع، في انتهاك للقانون الدولي. وأردف قائلاً إن الشتات الأرمني، الذي يعمل تحت ستار منظمات خيرية ومنظمات غير حكومية، شارك في تيسير عملية التجنيد والنقل وفي جمع الأموال وجمع الوسائل المادية الأخرى لتمويل الأنشطة الإرهابية ضد أذربيجان ودعم العدوان عليها.

21 - وعلاوة على ذلك، أشار إلى أن المطالب الإقليمية المستمرة والأهداف الإرهابية لأرمينيا تتجلى في استخدامها أسماء وهمية للأماكن في رسائلها وتصريحاتها الرسمية، وفي المعلومات التي قدمتها لتقرير الأمين العام، وفي البيان الذي أدلى به ممثلها في اللجنة في وقت سابق من ذلك اليوم. وقال إن ما يسمى "ناغورنو - كاراباخ" لم تعد موجودة منذ فترة طويلة باعتبارها وحدة إدارية وإقليمية. فهذه المنطقة جزء لا يتجزأ من أذربيجان ظلت تحت الاحتلال الأرمني غير القانوني لما يقرب من ثلاثة عقود. وأشار إلى أنه جرى إنشاء منطقتي كاراباخ وشرق زانغيزور الاقتصاديتين في أذربيجان بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في 7 تموز/يوليه 2021.

22 - وزاد على ذلك بالقول إنه ينبغي لأرمينيا أن تكون مدركة، باعتبارها عضوا في الأمم المتحدة، أن الأسماء الجغرافية التي تطلقها السلطات الوطنية الشرعية والمختصة على الأماكن الواقعة في أراضيها ذات السيادة، هي وحدها التي يجب أن يُعترف بها وتُستخدم في المنظمة. واختتم كلامه قائلاً إن احترام سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية حتمية مطلقة، وأن أذربيجان ستواصل اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحد من الأنشطة الإرهابية ومقاضاة مرتكبي الجرائم الإرهابية ومعاقبتهم.

23 - **السيد بورتوريال برانداو** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن حكومة بلده تدين جميع أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أينما ارتكبت وأيا كان مرتكبها. وترفض نسب الإرهاب إلى أي دين أو جنسية أو ثقافة. ومن أجل مكافحة هذه الآفة، من الضروري اعتماد رؤية شاملة واستراتيجية تشمل تدابير تتمشى مع

الالتزامات بموجب القانون الدولي، ولا سيما حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الدولي الإنساني.

24 - وأضاف يقول إن الجمهورية الدومينيكية انضمت إلى الصكوك الدولية والصكوك الأمريكية الرئيسية لمكافحة الإرهاب وامتثلت لها. وقد نفذت حكومتها إصلاحات تشريعية داخلية لمكافحة تمويل الإرهاب والاتجار بالأسلحة ومراقبة المواد النووية. وعززت قدرتها المؤسسية، بسبل منها تحسين نظم الرقابة الحدودية والجمركية وتعزيز أمن وثائق السفر، من أجل إعاقة حركة الإرهابيين ومنع الاتجار بالمواد غير المشروعة. واعتمدت الحكومة أيضا تدابير لمنع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ومكافحته والقضاء عليه إلى جانب تعزيز التعاون الوثيق بين الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة.

25 - وأردف يقول إن الحكومة تواصل بناء قدرة البلد على منع وكشف عبور المواد الإرهابية والاتجار بها واستخدامها، وقد وضعت، بدعم من حكومة كندا ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، برنامجا لتعزيز الأمن في جميع الموانئ في البلد. واستحدثت أيضا برنامجا لتيسير تنفيذ بعض الجوانب من قرار مجلس الأمن 1540 (2004).

26 - وفي ختام كلمته أكد عدم إمكانية نجاح أي نهج شامل ومتعدد الأبعاد للقضاء على الإرهاب إلا من خلال التعاون الدولي، الذي يقوم فيه المجتمع الدولي بمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة، من قبيل الفقر، والافتقار إلى التنمية، والتمييز الديني والعنصري، والوصم.

27 - **السيد كايالار** (تركيا): قال إن وفد بلده يدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. فالإرهاب انتهاك خطير لحقوق الإنسان ويقوض الحقوق والحريات الأساسية. وهو من أكبر التهديدات للسلام والأمن والتنمية الاجتماعية. وجميع الأعمال الإرهابية غير مبررة، بصرف النظر عن دوافعها ومكان ارتكابها وتوقيتها والجهة التي ترتكبها. ولا يمكن ربط الإرهاب بأي دين أو حضارة أو جنسية أو جماعة إثنية، ولا ينبغي ذلك.

28 - وأضاف قائلا إن تركيا تتصدر الصفوف منذ سنوات في مكافحة التنظيمات الإرهابية من قبيل داعش والقاعدة وحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب ومنظمة فتح الله غولن الإرهابية. وما فتئت هذه الجماعات وغيرها تعمل عبر الحدود الوطنية، وتدير معسكرات تدريب، وتحصل على موارد مالية، وتشغل منافذ إعلامية لنشر دعايتها وتمجيد أفعالها في الخارج. ومما يؤسف له أن بعض مرتكبي الهجمات الإرهابية والمتواطئين معهم ومموليهم أفلتوا من العدالة وواصلوا السفر بِحُرّية.

29 - وأردف قائلا إنه لا يمكن لجهود مكافحة الإرهاب أن تنجح بدون زيادة التعاون الدولي على أساس مبدأ "التسليم أو المحاكمة" بغية عدم توفير ملاذ آمن للإرهابيين. وينبغي عدم التمييز بين المنظمات الإرهابية. فمكافحة منظمة إرهابية واحدة مع الاعتماد في الوقت نفسه على دعم من منظمة إرهابية أخرى يقوض الجهود الشاملة الرامية إلى مكافحة الإرهاب. ورغم أن آليات التعاون الثنائي والإقليمي وعبر الإقليمي مفيدة، فإن الأمم المتحدة هي المنصة الرئيسية للتشجيع على اتخاذ استجابة جماعية ومتسقة إزاء الإرهاب. وبالتالي فإن تركيا ملتزمة بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

30 - واستطرد قائلا إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يحافظ على التزامه بمكافحة داعش وتنظيم القاعدة مع الامتناع عن التعاون مع المنظمات الإرهابية الأخرى. وينبغي له أيضا أن يولي اهتماما للتوسع الإقليمي للجماعات الإرهابية في عدة مناطق من أفريقيا وأن يواصل جهوده للحيلولة دون أن تصبح أفغانستان ملاذا آمنا للإرهابيين.

31 - وتابع قائلا إن تركيا عضو نشط في التحالف الدولي ضد داعش والدولة الوحيدة التي تنشر قوات خارج حدودها للقضاء على أكثر من 500 4 عضو في داعش في سوريا. وقد رحّلت آلاف الرعايا الأجانب المشتبه في قيامهم بنشاط يتصل بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب؛ وأدرجت أكثر من 000 110 من الرعايا الأجانب الذين لهم صلات بالإرهاب على قائمتها التي تضم أسماء المحظورين من دخولها؛ وأخضعت المسافرين للتدقيق، واستنطقت أشخاصا في المطارات الرئيسية ومحطات الحافلات والقطارات، ومنعت دخول آلاف الأفراد.

32 - ومضى يقول إنه ينبغي إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى أوطانهم حتى يمكن محاكمتهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. وهذه المشكلة لن تُحَلَّ باتخاذ حلول مؤقتة وغير سليمة قانونا لمنع عودة هؤلاء المقاتلين. وينبغي ألا تترك مسؤولية احتجازهم المزعوم لجماعات إرهابية أخرى. وينبغي للدول الأعضاء أن تتجنب التصرفات التي من شأنها أن تضفي الشرعية على المنظمات الإرهابية الأخرى، حتى ولو كان ذلك ضمنيا وعن غير قصد.

33 - وواصل كلامه قائلا إن الجهود المبذولة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هي أيضا جزء هام من النهج الذي يتبعه بلده

للتصدي للإرهاب بفعالية. فالمؤسسات التركية تلتزم بتحقيق مستوى أعلى من الامتثال لمعايير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وتتخذ تركيا إجراءات سريعة تنفيذًا لقرارات مجلس الأمن بشأن الجزاءات. وينبغي عدم تجاهل الصلة القائمة بين الجريمة المنظمة والإرهاب. ويشكل تصنيع وتهريب المخدرات والأسلحة النارية، والاتجار بالأشخاص، وغير ذلك من الأنشطة غير القانونية، مصادر مهمة لإيرادات الجماعات الإرهابية. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن تركيا تقدر الدور المستقل والمحايد الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

34 - وذكر أن حكومة بلده تولي أهمية لدعم حقوق الإنسان للضحايا لدى مكافحة الإرهاب، وتشيد بالتالي بمكتب مكافحة الإرهاب لتنظيمه مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الأول لضحايا الإرهاب. واختتم كلمته بالقول إنّ وفد بلده يأمل في أن يُحرز تقدم في سير المفاوضات الرامية إلى إبرام الاتفاقية الشاملة بشأن مكافحة الإرهاب الدولي.

35 - **السيد هلال** (المغرب): قال إن حكومة بلده تدين الإرهاب بجميع أشكاله، وبصرف النظر عن مبرراته. ويجب عدم ربط الإرهاب بأي ثقافة، أو دين، أو جنسية، أو جماعة عرقية أو إثنية. وذكر أن حكومة بلده يساورها قلق بالغ إزاء تزايد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين واستقرار الدول الأعضاء وسيادتها وسلامتها الإقليمية نتيجة للإرهاب الدولي. وتعرب عن أسفها لتزايد النشاط الإرهابي في أفريقيا، ولا سيما في المناطق المعروفة بسهولة اختراق حدودها والفقر وضعف التدابير الأمنية، حيث زادت داعش والجماعات الإرهابية الأخرى من أنشطتها. وذكر أن المغرب يواجه تهديدا حقيقيا من الإرهاب بسبب موقعه الجغرافي الاستراتيجي على مقربة من منطقة الساحل، الذي جعل من اليسير على المنظمات الإرهابية تهريب السلع المحظورة، والاتجار بالمخدرات والأشخاص والأسلحة.

36 - وأضاف قائلا إن حكومة بلده اعتمدت استراتيجية أمنية استباقية ومتعددة الأبعاد تركز على منع الإرهاب جنبا إلى جنب مع إيلاء الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وتتمشى هذه الاستراتيجية مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي تراعى فيها المسألة على النحو الواجب من نواحيها الاجتماعية والاقتصادية، والدينية، والقانونية، والأمنية. وأشار إلى أن الحكومة اعتمدت قانونا لمكافحة الإرهاب يجرم فعل الانضمام أو محاولة الانضمام إلى كيان إرهابي أو منظمة إرهابية. كما أنها أنشأت لجنة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة تمويل الإرهاب.

37 - وأردف قائلاً إن المغرب وقّع جميع الصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وصدق عليها. وذكر أن الرباط تستضيف مكتب برنامج مكافحة الإرهاب والتدريب في أفريقيا، المسؤول عن وضع وتنفيذ برامج بناء القدرات، ولا سيما المتعلقة منها بالأمن، والتحقيقات، ومراقبة الحدود، والجهود الرامية إلى إعادة تأهيل المتعصبين وإعادة إدماجهم. وأنهى كلمته بالقول إن المغرب يشارك أيضا في رئاسة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

38 - **السيد كوبا** (إندونيسيا): قال إن جميع الدول ترفض الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، حيثما ارتُكب وأيا كان مرتكبوه والجهة التي يُرتكب ضدها. فالإرهاب يشكل تهديدا للسلامة الإقليمية للدول واستقرارها وللسلام والأمن الدوليين، وتحديا مباشرا يعوق تحقيق التقدم والازدهار. وتمثّل الأعمال الإرهابية انتهاكا صارخا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

39 - وأضاف يقول إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أدت إلى تضخيم الدوافع المحتملة للإرهاب، من قبيل المصاعب الاقتصادية والمظالم الاجتماعية. ومع عودة العالم ببطء إلى أنشطته العادية في أعقاب الجائحة، ينبغي للدول أن تزيد من يقظتها وسرعة استجابتها من أجل منع عودة الإرهاب إلى الظهور والتصدي له، وهو إرهاب لا تكف أساليبه وتنظيمه وشبكاته عن التطور. وأشار إلى زيادة استخدام التكنولوجيات الناشئة، من قبيل الطائرات المسيّرة، لزيادة قدرة الهجمات على الفتك، ووسائل التواصل الاجتماعي للتحريض على الخطابات المتطرفة. وقال إن اتباع نهج العمل كالمعتاد ليس كافيًا إزاء هذه الاتجاهات المثيرة للقلق.

40 - وأردف يقول إنه لا يوجد بلد بمأمن من الإرهاب وأنه لا يمكن لأي بلد، مهما بلغت قوته، أن يقضي عليه بمفرده. فالتعاون الدولي في مجال بناء القدرات القانونية والمؤسسية والبشرية عنصر هام لمساعدة الدول على التصدي لخطر الإرهاب. وتشكل استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب عاملا محوريا في هذا الصدد. وينبغي تنفيذها بطريقة شفافة وشاملة ومتوازنة بجميع ركائزها الأربع. وأفاد بأن إندونيسيا مستعدة للمشاركة البناءة في المفاوضات المتعلقة بالاستعراض الثامن للاستراتيجية، المقرر إجراؤها في عام 2023.

41 - وأردف يقول إن إندونيسيا تدعم الفريق العامل الذي أنشأته اللجنة بهدف إتمام العملية الجارية على وضع مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، وكذلك المناقشات المتعلقة بمسألة عقد مؤتمر رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة. وتشجع إندونيسيا أيضا

الدول على بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن حل المسائل العالقة المتصلة بالتعريف القانوني للإرهاب.

42 - واستطرد قائلا إن تدابير محاكمة الإرهابيين وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم تشكل جزءا لا يتجزأ من نهج شامل إزاء التهديد الإرهابي. فبدون هذه التدابير، يمكن للإرهابيين أن يقعوا بسهولة في حلقة لا نهاية لها من معاودة الإجرام. كما أن تعزيز روح التسامح وتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات يمكن أن يساعد أيضا في منع تغذية نزعة التطرف. وفي ختام حديثه قال إنه يجب على المجتمع الدولي أن يستمر في إعادة التأكيد على عدم ربط الإرهاب بدين معين، أو بجنسية أو حضارة أو جماعة إثنية معينة.

43 - **السيدة ساو** (موريتانيا): قالت إن بلدها يدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وأنه يظل ملتزما التزاما راسخا بالمبادرات دون الإقليمية والإقليمية الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة. وقد اعتمدت موريتانيا نهجا متعدد الأبعاد للتصدي التطرف، من خلال العمل مع الشباب على تعزيز الاعتدال، وإيجاد مجتمع متناغم، وبث روح التسامح واحترام الآخرين. ووضعت استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب تشمل الإرهاب بأبعاده القانوني، والأمني والعسكري، والسياسي والدبلوماسي، والثقافي والديني.

44 - فعلى الصعيد القانوني، قالت إن الهدف يتمثل في وضع نظام قانوني جديد يمكن له التصدي للإرهاب وتجفيف منابع تمويله، بطريقة تتسق مع القانونين الموريتاني والدولي. وفي هذا الصدد، واءمت حكومة بلدها العديد من قوانين البلد مع قانونها المتعلق بمكافحة الإرهاب، وأنشأت هيئة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي إطار البعد الأمني والعسكري، أعطت الأولوية للعمل الاستخباراتي لمنع شن هجمات إرهابية وإنشاء خلايا نائمة، وأنشأت أجهزة أمنية للتصدي للتهديدات الإرهابية. وفي إطار البعد السياسي والدبلوماسي، استضافت نواكشوط مؤتمر القمة لعام 2014 الذي أنشئت فيه المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

45 - وفي إطار البعد الديني والثقافي، ذكرت أن الحكومة حشدت "قوة الإقناع" لدى المجتمع بمناشدة العلماء، والخبراء القانونيين، والمفكرين، وغيرهم من الشخصيات البارزة للتصدي للتطرف الديني بين الشباب. وقد أصدر علماء الدين الموريتانيون فتاوى تحذر من المغالاة في أمور الدين، والتقى العلماء والأئمة بالسجناء المتعصبين لتوعيتهم بشأن التشجيع على الاعتدال الديني. ونظمت مختلف الإدارات الحكومية مئات الحلقات الدراسية عن الإرهاب حضرها علماء دين من موريتانيا وخارجها. وساعدت الحكومة المقاتلين المتطرفين على إعادة الاندماج في المجتمع بتمويل مشاريعهم المدرة للدخل.

46 - وأردفت تقول إن التعاون في المسائل الجنائية أداة رئيسية في مكافحة الإرهاب الدولي وغيره من أشكال الجريمة عبر الوطنية، ولا سيما في منطقة الساحل، التي تواجه تهديدات من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومختلف الجماعات الإجرامية العابرة للحدود. وفي محاولة لتعزيز التعاون في هذا المجال، أنشأت دول من منطقة الساحل هي بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في عام 2010 منبر التعاون القضائي الجنائي لمنطقة الساحل بهدف تعزيز التعاون القضائي في المسائل الجنائية فيما بين دولها الأعضاء، تمشيا مع التزاماتها الثنائية والإقليمية والدولية. وفي ختام كلمتها قالت إن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل هي إطار أساسي لكفالة اتباع نهج متكامل إزاء مكافحة الإرهاب وتستحق الدعم من المجتمع الدولي.

47 - **السيدة سليماني** (سيراليون): قالت إن حكومة بلدها تدين بشكل قاطع أعمال الإرهاب والتطرف العنيف بجميع أشكالها ومظاهرها، أينما ارتُكبت وأيا كان مرتكبوها. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لأعمال الإرهاب والعنف التي صدرت عن المظاهرة غير القانونية التي نظمت في سيراليون في 10 آب/أغسطس 2022. وأشارت إلى أن وفد بلدها يدعو إلى مواصلة التعاون الدولي على كفالة المساءلة عن وفاة العديد من المدنيين وضباط الشرطة وتدمير الممتلكات العامة والخاصة. وأكدت ضرورة التعاون الدولي في التصدي لإساءة استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في التحريض على أعمال الإرهاب ونشر التطرف وخطاب الكراهية.

48 - وأضافت تقول إن سيراليون سنت في عام 2021 قانونا بشأن الأمن السيبراني والجريمة السيبرانية لا يجرم فقط استخدام الحواسب أو النظم أو الشبكات الحاسوبية لأغراض إرهابية، بل يجرم أيضا المواد العنصرية أو المعادية للأجانب. ويعترف القانون بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد ويحميها تمشيا مع دستور سيراليون وينص على الإشراف القضائي والاعتراف بالامتيازات القانونية. وتواصل سيراليون تنفيذ قانونها لمكافحة غسل الأموال لعام 2005، الذي يشمل حظر تمويل الإرهاب والمعاقبة عليه، وستواصل تنفيذ عمليات تحديد الهوية والتحقق البيومترية في جميع نقاط الدخول من أجل تحديد هوية الأفراد المدرجين في القائمة العالمية للإرهاب.

49 - وأشـــارت إلى أن من المهم أن تحرز اللجنة تقدما في تنفيذ قرار الجمعية العامة 121/76، الذي قررت فيه الجمعية التوصـية بأن تنشئ اللجنة فريقا عاملا يكلَّف بإتمام العملية المتصلة بمشروع الاتفاقية الشـاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، وكذلك المناقشـات المتعلقة بمسـألة عقد مؤتمر رفيع المســتوى برعاية الأمم المتحدة. وينبغي القيام فورا بخطوات ملموسة لتسوية المسائل العالقة المتصلة بمشروع الاتفاقية. وذكرت أن مجرد تكرار تأكيد المواقف لن يحقق هذا الهدف. وأنه يجب على الدول الأعضـاء، بغية إحراز تقدم، مراعاة مصـالحها المشـتركة، ومن بينها كفالة أن تؤدي الجمعية العامة ولايتها لتدوين القانون الدولي وتطويره تدريجياً.

50 - وأردفت تقول إن سـيراليون تدعو، بصـفتها منسـقة الفريق العامل غير الرســمي المعني بالمســائل العالقة، إلى تجديد الالتزام والتفكير الابتكاري بهدف إتمام الاتفاقية. وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن للجنة أن توافق على العمل بشـــأن الجوانب والطرائق الإجرائية لعقد مؤتمر رفيع المســتوى بشـــأن الإرهاب برعاية الأمم المتحدة. وختمت كلمتها قائلة إنه يمكن للجنة أيضـاً تحديد المسـائل التي يمكن تسـويتها على المسـتوى السـياسـي مع التأكد في الوقت نفسـه من طرق الحفاظ على فعالية الإطار الحالي.

51 - **الســـيد مختار** (تشـــاد): قال إن الإرهاب يطمس الخطوط الفاصلة بين الجريمة والحرب وبين الأمن الدولي والأمن الداخلي. وبغية مواجهته على الصـعيد الوطني، عززت تشـاد إطارها القانوني لمكافحة الإرهاب بإنشاء مكتب وطني معني بالمخدرات والإرهاب ووحدة قضائية لمكافحة الإرهاب. وعلى الصـعيدين الإقليمي والدولي، تشارك تشاد في القوة المشـتركة المتعددة الجنسـيات ضـد بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد، وفي القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاســتقرار في مالي. وتشـــارك أيضـــا في جهود التعاون دون الإقليمية والإقليمية، ولا سيما منصة التعاون القضائي في منطقة الساحل.

52 - ورحب باسـم تشـاد بالاسـتعراض السـابع لاسـتراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقال إنها تقر بالدور الهام الذي تؤديه وكالات الأمم المتحدة ذات الصـــلة، ولا ســـيما مكتب مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في دعم الدول في مكافحة الإرهاب. ومع ذلك، قال إن التحديات مســتمرة في أفريقيا، ولا سـيما في منطقة السـاحل، حيث تتكثف الهجمات الإرهابية وتنتشـر، وهذا ما يقوض بشـكل خطير الجهود الإنمائية. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لوضـــع برنامج من أجل إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب بصـــورة منســـقة إلى أوطانهم؛ وتعزيز جهود مكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك جميع أشـــكال الجريمة المنظمة التي تؤججه، والمسـاعدة في تفكيك الشـبكات الإرهابية. ويتعين أيضـا معالجة بؤر النزاع الإقليمية التي تشكل منابع للإرهاب والجريمة المنظمة.

53 - ورحب باسـم تشـاد بإنشـاء الفريق المسـتقل الرفيع المسـتوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة السـاحل، الذي تأمل أن يسـاعد في تحديد اســتجابات قوية وتعبئة الموارد اللازمة لدعم الدول في جهودها الرامية إلى التصـــدي للأزمة المدمرة في المنطقة. وأعرب عن ترحيب وفد بلده أيضـــا بما قررته الجمعية العامة في قرارها 121/76 بشـــأن التوصية بأن تنشئ اللجنة فريقا عاملا معنيا بوضع اتفاقية شاملة تتعلق بالإرهاب الدولي. وختم حديثه قائلا إن من الضـروري أن تعالج التدابير الرامية إلى القضـاء على الإرهاب الدولي أسـبابه الجذرية، بما في ذلك الفقر، وتخلف النمو، والخراب الناجم عن تغير المناخ.

54 - **السيد كونفورو** (مالي): قال إن الحياة اليومية لشعوب منطقة السـاحل اتسـمت، على مدى أكثر من عقد من الزمن، بأسـوأ أشـكال العنف الإرهابي والمتطرف. فبالإضـــافة إلى انعدام الأمن العام الناجم عن الهجمات المميتة، فقد حُرم الناس من حقوقهم الأساسية في التعليم، والصـحة، والغذاء، وحرية التنقل، وحرية الدين. ويؤجج الإرهاب أيضـا أشـــكالاً أخرى من الجريمة المنظمة، من قبيل الاتجار بالمخدرات، والأسلحة، والسلع المحظورة، والمهاجرين. وأشار إلى الأمل الذي تجلى، في أعقاب قمة تحويل التعليم، في ما يتعلق بالتزام المجتمع الدولي بتوفير فرص متكافئة للأطفال في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن وفد بلده يتســـاءل عن مدى فعالية هذا الالتزام في منطقته، حيث يُحرم آلاف الأطفال من الحق في التعلم بسـبب انعدام الأمن، وهذا ما يجبر أكثرهم حظا على النزوح وأقلهم حظا في أن يصبحوا أطفالا جنودا تحت تأثير تعاطي المخدرات أو أن يتعرضـــوا لســـوء المعاملة أو الاغتصاب.

55 - وقال إن حكومة بلده اعتمدت استراتيجية وخطة عمل لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، من أجل إيجاد حلول للأســـباب الجذرية للإرهاب، مع مراعاة الحقائق المحلية. وتتمثل الأهداف في دعم آليات الحوار بين الأديان؛ وتدريب الزعماء الدينيين؛ وتعزيز المصـــادر التقليدية للاستقرار في المجتمع؛ وإدراج التثقيف بشأن نشر ثقافة تقوم على السلام وحقوق الإنسـان؛ وتمويل المشـاريع السـريعة الأثر لفائدة السكان المحرومين. وبدعم من الشركاء، اعتمدت الحكومة أيضا عددا

من التدابير المؤسسية والتنظيمية، بما في ذلك إنشاء هيئات من قبيل القوات الخاصة لمكافحة الإرهاب، ووحدة قضائية متخصصة معنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، ووحدة وطنية لتجهيز المعلومات المالية، ومكتب مركزي للمخدرات.

56 - وأردف يقول إن الحكومة اعتمدت أيضا قوانين بشأن قمع الإرهاب، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وبشأن منع وقمع المكاسب غير المشروعة. وجرى أيضا تعديل قانون العقوبات لتعزيز الإطار القائم. وبالتوازي مع هذه التدابير، قال إن حكومة بلده تواصل تجنيد القدرات العملياتية لقوات الدفاع والأمن وتدريبها وتجهيزها وتعزيزها في مواجهة التهديد الإرهابي، وحماية الناس وممتلكاتهم. ولما كان الإرهاب ظاهرة عابرة للحدود الوطنية، فإن تدابير مكافحة الإرهاب التي يتخذها بلده تنطوي على التعاون الإقليمي. وتستضيف باماكو، منذ عام 2017، مقر مركز تنسيق أعمال الآلية الوطنية للإنذار المبكر والاستجابة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما وُضع إطار للتعاون القضائي والشُّرَطي بين مالي وبلدان منطقتها في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

57 - وأعرب عن اعتقاد وفد بلده بأنه لا يوجد أي فرد أو بلد، مهما كانت قوته، بمنأى عن آفة الإرهاب العالمية، ومن ثم فإنه يدعو الدول إلى تنسيق استراتيجياتها وإجراءاتها من أجل مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وختم كلمته بالقول إن الخطوة الأولى في هذا الصدد تتمثل في الاتفاق على تعريف للإرهاب.

58 - **السيد بينياراندا** (الفلبين): قال إن الإرهاب يشكل تهديدا متفشيا للأمن الدولي والتنمية الاقتصادية لا يحترم أي حدود أو جنسية أو عقيدة. وتشجب الفلبين جميع أشكال الإرهاب، بما في ذلك أفعال العدوان والعنف تحت ستار الحرب. ويجب مواجهة الانتهاكات الصارخة والخطيرة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بفرض عواقب وخيمة.

59 - وأشار إلى أن حكومة بلده، التي تسترشد باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، لا تزال متيقظة وحازمة في مكافحتها للإرهاب. وقد عززت التعاون على جميع المستويات، ونقحت إطارها القانوني الوطني وحدثته، وأبقت على مشاركة الجهات صاحبة المصلحة. ففي السنوات الأخيرة، كثفت الفلبين تعاونها مع الأمم المتحدة والدول الشريكة بشأن برامج وأنشطة بناء القدرات التي تستهدف تجهيز العاملين في الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون وتحديث المرافق والقدرات الرقمية. وتثني الفلبين على مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وكيانات الأمم المتحدة الأخرى لاستقدامها خبراء واستهلال برامج وعمليات جديدة.

60 - وأضاف يقول إن الفلبين شاركت في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الأول لضحايا الإرهاب، الذي نظمه مكتب مكافحة الإرهاب، وتقوم وكالات إنفاذ القانون التابعة لها بتنفيذ الاتفاقات المبرمة مع البلدان الآسيوية المجاورة والدول الأعضاء الأخرى بشأن الإرهاب والجريمة عبر الوطنية. وقامت أيضا بتحديث قوانينها المتعلقة بالإرهاب، ولا سيما في ضوء سن قوانين مكافحة الإرهاب وغسل الأموال في عام 2020. والفلبين هي أول بلد في جنوب شرق آسيا يعتمد خطة عمل وطنية لمنع ومكافحة الإرهاب العنيف. وعقدت حلقات عمل حضرتها منظمات المجتمع المدني والوكالات الحكومية والأكاديميون وممثلو الشباب والنساء.

61 - وفي سياق مكافحة الإرهاب، قال إنه يجب معالجة أسبابه الجذرية معالجة شاملة من خلال نهج الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله بمشاركة المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والضحايا وأسرهم. وأنهى كلمته بالقول إنه يتعين أيضا تسوية الخلافات وإيجاد أرضية مشتركة من خلال إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي.

62 - **السيد أمورين** (أوروغواي): قال إن جميع الدول ملتزمة بمنع وتجريم تمويل الإرهاب، الذي يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وأن حكومة بلده تنفذ التوصيات الواردة في قرارات الجمعية العامة، حتى عندما لا يكون لهذه القرارات سوى قيمة إيصائية من منظور قانوني. وهي تولي أهمية خاصة لعملية التفاوض واعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وأعربت عن تأييدها لهما. وتولي أيضا أهمية خاصة للاستعراض السابع للاستراتيجية، الذي تناول الحاجة إلى التكيف مع التغيرات الجغرافية السياسية الأخيرة التي حدثت مؤخرا في ميدان مكافحة الإرهاب، في ضوء اتساع نطاق التهديد الإرهابي الدولي إلى ما خارج الشرق الأوسط وصولًا إلى أوروبا وآسيا، وبصورة متزايدة، إلى أفريقيا، وظهور تهديدات إرهابية جديدة ذات جذور أيديولوجية وسياسية مختلفة تسعى إلى تقويض سيادة الدول وحقوق الإنسان. ويتعين إجراء تحليل أعمق لأثر التكنولوجيات الجديدة على جهود مكافحة الإرهاب، مع إيلاء اهتمام خاص للأمن السيبراني، واستخدام وسائط الاتصال لنشر الكراهية، وأهمية حماية البنى التحتية الحيوية.

63 - وأفاد بأن أوروغواي طرف أيضا في 18 صكا من الصكوك الدولية الـ 19 المتعلقة بمنع الإرهاب، أما الصك المتبقي، وهو بروتوكول عام 2010 المكمل لاتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، فهو قيد نظر البرلمان حاليا. وذكر أن لجنة مكافحة الإرهاب زارت أوروغواي في الأعوام 2012 و 2014 و 2017. وبعد كل زيارة، كانت تصدر تقريرا يتضمن توصيات لمساعدة البلد على تعزيز قدرته المؤسسية وتصديه للإرهاب الدولي. وقد أبرزت هذه التقارير أنه بالرغم من التقدم الذي أحرزته أوروغواي في تنفيذ قرارات مجلس الأمن وتوصيات لجنة مكافحة الإرهاب، فإنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وقد اتخذت حكومة بلده خطوات لمعالجة هذه الثغرات باعتماد قوانين بشأن تمويل الإرهاب وبذل جهود لتنفيذ توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

64 - وقال إن من الأهمية بمكان دعم ضحايا الإرهاب. فوفقا لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، فإن الانتقاص من آدمية ضحايا الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يهيئ بيئة مواتية لانتشار الإرهاب. وبموجب المعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، فإن من حق الدول وواجبها حماية الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية من الهجمات الإرهابية. وتؤدي البرلمانات دورا رئيسيا في هذا الصدد من خلال اعتماد القوانين وتخصيص الميزانيات وإدراج المسائل ذات الصلة في جدول الأعمال العام. ومع بدء سريان قانون الإجراءات الجنائية الجديد في عام 2017، استعاضت أوروغواي عن نظامها القائم على التحقيق بنظام وجاهي أعيد فيه تأكيد احترام الضمانات الدستورية. ويهدف القانون الجديد إلى التعجيل بالإجراءات القضائية لجميع الجرائم، ولا سيما جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويكتسب الضحايا، الذين تعرضوا للتجاهل في النظام السابق، أهمية جديدة في العملية الوجاهية. واختتم بيانه بالقول إن قانون مكافحة الإرهاب المعتمد في عام 2019 يتضمن أيضا منظورا واضحا لحقوق الإنسان وينص على تعويض الأشخاص الذين يلحق بهم ضرر جسدي أو غيره نتيجة للأعمال الإرهابية أو الأعمال المرتكبة باسم مكافحة الإرهاب.

65 - **السيد هيرميدا كاستيّو** (نيكاراغوا): قال إن حكومة بلده تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إرهاب الدولة والإرهاب المرتبط بالعمليات والسياسات العلنية والسرية، والمحاولات الرامية إلى تغيير الحكومات الشرعية بزعزعة استقرار البلدان أو تنفيذ الانقلابات. وذكر أن نيكاراغوا تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الاستقرار والسلام والأمن في منطقتها، وقد ساعدت في احتواء انتشار الإرهاب من خلال نهجها الأسري والمجتمعي. وقال إن وفد بلده يؤيد بقوة وضع اتفاقية دولية بشأن الإرهاب ويتطلع إلى الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، المقرر إجراؤه في عام 2023.

66 - ومضى يقول إن اللجوء في خضم تفشي جائحة ما إلى فرض تدابير قسرية انفرادية ضد الدول يرقى إلى جريمة ضد الإنسانية. وتخلف هذه التدابير أيضا أثرا مدمرا على الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما القضاء على الفقر، كما أنها تعوق الوصول إلى الموارد اللازمة لمكافحة الإرهاب. وانتهى إلى القول إن نيكاراغوا ستواصل تعزيز ثقافة السلام من خلال التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، والأمن، والقضاء على الفقر لجميع النيكاراغويين، من دون تمييز.

67 - **السيد دومينغوس** (موزامبيق): قال إن بلده أصبح منذ عام 2017 الهدف المباشر للإرهاب الدولي الذي ينخرط فيه مقاتلون أجانب قاموا مع مجندين موزامبيقيين شباب بإرهاب واختطاف وقتل أشخاص عزل، ولا سيما الأطفال والنساء والمسنين، وأجبروا الناجين على أن يصبحوا لاجئين. وقد أسفرت هذه الأعمال الوحشية عن تدمير البنية التحتية والنسيج الاجتماعي - الاقتصادي، الأمر الذي قوض عملية التنمية أثناء استعداد بلده لتقديم نفسه باعتباره طرفا فاعلا هاما في الجغرافيا السياسية الدولية للطاقة. وأشار إلى أن موزامبيق ملتزمة التزاما قويا بمكافحة الإرهاب الدولي وتدعم مواصلة الجهود المتضافرة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وجميع الصكوك والآليات الدولية ذات الصلة.

68 - وأضاف يقول إن موزامبيق طرف في الصكوك القانونية الدولية الرئيسية المتعلقة بمنع الإرهاب وقمعه، وتؤيد تعزيز الإطار القانوني الدولي، بسبل منها إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالإرهاب الدولي. وهي تُطلع الجهات الشريكة الدولية على استجابتها وإجراءاتها لمكافحة الإرهاب الدولي، التي تتمشى مع المرجعيات الإقليمية والقارية والدولية، بما في ذلك استراتيجية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لمكافحة الإرهاب، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته، واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

69 - وأردف قائلا إن موزامبيق تواصل تشجيع المشاركة الفعالة للأوساط الدينية في جهود مكافحة الإرهاب، مع ملاحظة أن الإرهابيين يواصلون تبرير أعمالهم الإجرامية على أسس دينية، خلافا لآراء السلطات الدينية الموزامبيقية. وتنفذ الحكومة، بدعم قوي من الجهات الشريكة، برامج لتعزيز التنمية والتدريب وإيجاد فرص العمل، بما في

ذلك برنامج يتناول القدرة على الصمود والتنمية لشمال موزامبيق. ويكتسي دعم الأمم المتحدة لهذه المبادرات أهمية قصوى. وتقوم موزامبيق أيضا بتعزيز قدرتها المؤسسية، وتحديث إطارها القانوني من أجل تضييق الثغرات التي يمكن أن تستغلها الجماعات الإرهابية، وتعزيز التعاون القضائي الدولي.

70 - وتابع يقول إن موزامبيق استعرضت، في محاولة للتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية المتصلة بالإرهاب، قوانينها المتعلقة بمنع الإرهاب وقمعه ومكافحته، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب. وينبغي أن يسود الاحترام لحقوق الإنسان وسيادة القانون، بما في ذلك ضمانات الحقوق الفردية، في جهود مكافحة الإرهاب. وحتى الآن، تكللت الجهود المبذولة لإعادة تأهيل الإرهابيين بنجاح كبير. وعززت موزامبيق أيضا قدرتها الدفاعية الوطنية من أجل التصدي للتهديد المتزايد الذي تتعرض له سيادتها واستقرارها.

71 - ورحب باسم وفد بلده بنشر بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في موزامبيق وبعثة رواندا، التي ما فتئت تكافح الإرهاب بنجاح إلى جانب الجيش الموزامبيقي. وهذا المثال على التعاون الإقليمي في مكافحة الإرهاب يتجاوز التعاون العسكري ويسهم في تعزيز الحوار الإقليمي. ورغم أن مكافحة الإرهاب هي في المقام الأول مسؤولية الدول، فإن اتباع نهج متعدد الأطراف يتسم بأهمية أساسية. وأنهى بيانه بالقول إن اللجنة والأمم المتحدة ككل تضطلع بدور بالغ الأهمية في تعزيز استجابة عالمية ومتضافرة للإرهاب الدولي.

72 - **السيد غيموليكا** (أنغولا): قال إن الإرهاب بند دائم في جدول أعمال الحوكمة في بلده. وأن موجة الإرهاب المتنامية تخلق تحديات جديدة للعلاقات الدولية وجهود حفظ السلام. وتشكل مكافحة الإرهاب مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي برمته. والقانون الدولي أداة فعالة في المكافحة المشتركة للهجمات الإرهابية، المرتكبة بذرائع أيديولوجية أو دينية، والتي تتعارض مع المبدأ الأسمى المتمثل في الكرامة الإنسانية. وقد يكون التصدي لهذا التهديد صعبا نظرا لتعقد النشاط الإرهابي والطابع المتطور لتمويل الإرهاب وأساليب الهجوم واختيار الأهداف. ونظرا للطابع العابر للحدود الوطنية للأعمال الإرهابية والجهات الفاعلة الإرهابية، فإن التنسيق والتعاون القويين فيما بين الدول على الصعيدين الإقليمي والدولي أساسيان لتبادل أفضل الممارسات وتقديم المساعدة المتبادلة في التحقيقات.

73 - وأضاف يقول إن أنغولا تعمل على تعزيز قدرة مؤسساتها المسؤولة عن مكافحة الإرهاب والجرائم الاقتصادية والمالية، من قبيل المحاكم ومكتب المدعي العام ودائرة التحقيقات الجنائية. وذكر أن حكومة بلده، التي تسعى إلى إيجاد حلول أكثر كفاءة وفعالية في مكافحة جميع أشكال الإرهاب الدولي، سنت قوانين بشأن غسل الأموال، والتعاون القضائي في المسائل الجنائية، وإعادة الموارد المالية إلى مصادرها الأصلية. فقد صدر قانون جديد يجرم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإرهاب الدولي. وإضافة إلى ذلك، أنشئت دائرة للمعلومات المالية. وأنهى كلمته قائلا إن أنغولا أقامت تعاونا قضائيا دوليا مثمرا مع عدة دول بشأن المسائل الجنائية والمدنية، بسبل منها تبادل المعلومات والطلبات القضائية.

74 - **السيد غنغ** شوانغ (الصين): قال إن الإرهاب هو العدو المشترك للبشرية وإن مكافحته مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي. ورغم إحراز تقدم كبير في السنوات الأخيرة في مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، نظرا لعودة الأنشطة الإرهابية العالمية إلى الظهور. وذكر أن الجماعات الإرهابية تستخدم التكنولوجيا المتقدمة للترويج للأيديولوجيات المتطرفة وتلجأ إلى تكتيكات الحرب في شن هجماتها، الأمر الذي يزيد من الصعوبة في منعها ومكافحتها.

75 - وأضاف قائلا إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) فاقمت الفقر والمشاكل الاجتماعية ويسّرت انتشار الأيديولوجيات المتطرفة. ونتيجة للتهديدات المستمرة التي يشكلها الإرهاب إزاء الأمن، من الواضح أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 متأخرة عن الجدول الزمني وأن تحقيقها يزداد صعوبة. ويواجه التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب تحديات معقدة. فقد قلص بعض البلدان استراتيجياته لمكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي، الأمر الذي أسفر عن بروز ثغرات في مكافحة الإرهاب على الصعيد الإقليمي، واختلق بعضها الآخر قضايا تتناول حقوق الإنسان لتبرير التدخل في جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها دول أخرى. ويتخذ بعض البلدان، بدعوى مكافحة الإرهاب، تدابير أحادية الجانب ويستخدم أساليب التنمر، الأمر الذي أدى إلى تعطيل التعاون الدولي.

76 - وذكر أن حكومة بلده أطلقت، في مواجهة المشهد الأمني العالمي الجديد، مبادرة أمنية جديدة تركز تحديدًا على الحفاظ على الاستجابات الأمنية التقليدية وغير التقليدية للقضايا العالمية، بما في ذلك الإرهاب. وهي على استعداد للتعاون مع المجتمع الدولي على مكافحة الإرهاب بشكل مشترك، بروح التعددية الحقيقية، لأنه لا يمكن لأي بلد مواجهة التهديدات الإرهابية بمفرده. وينبغي دعم الدور

التنسيقي المركزي للأمم المتحدة في هذا الصدد، كما ينبغي توسيع نطاق تبادل المعلومات والتنسيق العملياتي على الصعد الدولي والإقليمي والوطني.

77 - وتابع قائلا إنه ينبغي تعزيز سيادة القانون الدولي من حيث صلتها بمكافحة الإرهاب. ويجب أن تكون الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب متمشية مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وينبغي احترام سيادة جميع البلدان، وحمل شواغلها الأمنية المشروعة على محمل الجد. وينبغي تجنب المعايير المزدوجة والنهج الانتقائية إزاء مكافحة الإرهاب. ولا ينبغي ربط الإرهاب ببلدان أو حكومات أو إثنيات أو أديان محددة، ولا ينبغي تسييس مكافحة الإرهاب أو إساءة استخدامها. وينبغي القيام على وجه السرعة بوضع اتفاقية شاملة تتعلق بالإرهاب الدولي لتحسين الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب.

78 - واستطرد قائلا إنه ينبغي تعزيز بناء القدرات على مكافحة الإرهاب. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يستفيد بشكل كامل من التكنولوجيا في هذا الصدد وأن يتخذ أيضا تدابير ملموسة لتعزيز قدرات البلدان النامية على مكافحة الإرهاب. وستواصل الصين دعم الدول في جهودها الرامية إلى الحفاظ على الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب. وينبغي اتباع نهج متكامل للتصدي لأعراض الإرهاب وأسبابه الجذرية على حد سواء. وينبغي إعطاء الأولوية للتنمية، وتسريع تنفيذ خطة عام 2030 من أجل كسر الحلقة المفرغة للفقر والإرهاب. وينبغي إيلاء الاهتمام للقضايا التي تمس بالشباب، وخاصة التعليم والعمالة، وتكثيف جهود مكافحة نزعة التطرف للحيلولة دون تسمّم أفكارهم بالأيديولوجية الإرهابية.

79 - وتابع يقول إن الصين ضحية من ضحايا الإرهاب. وإن مكافحة قوات الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، التي حددها مجلس الأمن باعتبارها منظمة إرهابية دولية، جزء أساسي من مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي وتخدم المصالح المشتركة للمجتمع الدولي. وتشير التقارير إلى أن الحركة لا تزال نشطة حاليا في التخطيط للهجمات الإرهابية وتنفيذها بالتعاون مع جماعات إرهابية أخرى، من قبيل تنظيم القاعدة، وتحاول توسيع نطاق انتشارها. وفي ختام كلمته قال إن الصين تأمل في أن يعترف المجتمع الدولي بالطابع العنيف والإرهابي للحركة وأن ينفذ تدابير الجزاءات التي اقترحها مجلس الأمن.

80 - **السيد منصور** (المراقب عن دولة فلسطين): قال إن من يحاول تفكيك نظام القانون الدولي باسم مكافحة الإرهاب إنما يقوض هذا النظام وهذه المعركة على حد سواء. فأخطر تهديد للجهود العالمية لمكافحة الإرهاب هو استخدام مكافحة الإرهاب كسلاح لحرمان شعب من حقه في تقرير المصير وفي الحقوق الأساسية الأخرى، مع الإفلات التام من العقاب. وتواصل دولة فلسطين التحذير من السياسة الإسرائيلية طويلة الأمد المتمثلة في تجريم النشاط السياسي وعمل المجتمع المدني والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وفي الدفاع عن حقوق الإنسان. وتشيد بالمجتمع الدولي لموقفه الحازم ضد الممارسة الإسرائيلية غير القانونية المتمثلة في تصنيف المنظمات غير الحكومية الفلسطينية المعروفة التي تعنى بحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية منظمات إرهابية. ويجب على إسرائيل أن تلغي هذا التصنيف وأن توقف هجماتها على المجتمع المدني الفلسطيني.

81 - وأضاف يقول إن أخطر أشكال الإرهاب هو الإرهاب الذي ترعاه الدولة والذي يعرّض حقوق أمة بأكملها وشعبها وأرضها لهجوم عشوائي واسع النطاق ومنهجي. ويتعرض الشعب الفلسطيني للعدوان والإرهاب من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية ومنظمات المستوطنين، التي تتصرف بإفلات تام من العقاب. وقال إن من البديهي أن هدفها الواضح هو تجريد الشعب الفلسطيني من ممتلكاته وتشريده وضم الأرض الفلسطينية بصورة غير قانونية، في انتهاك للميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي ذي الصلة. وهؤلاء الإرهابيون يصفون ضحاياهم بالإرهابيين من أجل تبرير قتلهم وتشويههم من خلال سياسات موثقة جيدا تتمثل في إطلاق النار بقصد القتل، والاعتقال التعسفي الجماعي، والحصار اللاإنساني، والإنكار المنهجي لحقوق الشعب الفلسطيني. وأشار إلى أن دولة فلسطين تدعو المجتمع الدولي إلى كفالة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، بمن في ذلك الأطفال الفلسطينيون، ومنظمات المجتمع المدني، والمدافعون عن حقوق الإنسان، لحين تحقيق الحرية والاستقلال في نهاية المطاف.

82 - وتابع يقول إن دولة فلسطين ملتزمة بالقضاء على الإرهاب في منطقتها وفي جميع أنحاء العالم، ولذلك فإنها تدين بشكل قاطع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أينما ارتكب وأيا كان مرتكبوه وضحاياه. وأعرب باسم وفد بلده عن التضامن مع ضحايا الإرهاب وأشاد بإسبانيا والعراق لقيادتهما مجموعة أصدقاء ضحايا الإرهاب، التي لا تزال دولة فلسطين تشارك فيها بنشاط. ويرحب أيضا باسم وفد بلده بعقد المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بحقوق الإنسان والمجتمع المدني ومكافحة الإرهاب.

83 - وواصل كلامه قائلا إن دولة فلسطين تؤكد من جديد ضرورة وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب

الدولي. وستواصل النهوض بالجهود المتعددة الأطراف والتعاون الدولي القوي في مجال مكافحة الإرهاب، بسبل منها اتفاقات التعاون المبرمة مع أكثر من 80 دولة. وستواصل أيضا مناصرة التنفيذ المتكامل والمتوازن والخاضع للمساءلة لجميع عناصر استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي تعزز سيادة القانون بدلا من تبرير خرقها. وأنهى بيانه قائلا إن وفد بلده يتقيد بأهداف الاستراتيجية، التي تتمثل في حماية الناس، وليس تيسير الهجمات ضدهم؛ واحترام كرامة الإنسان وعدم تقديم ذرائع لانتهاكها؛ ومعالجة – وليس إدامة – الأسباب الجذرية للإرهاب بجميع مظاهره.

84 – **رئيس الأساقفة كاتشيا** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن الإرهاب يقوض الركائز ذاتها التي قامت عليها الأمم المتحدة، وهي السلام والأمن، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتنمية. وكثيرا ما يكون ضحاياه المباشرون هم أكثر الفئات ضعفا، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين يتعرضون لمزيد من الإيذاء لأن الإرهاب يعطل البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للتنمية البشرية. والإرهاب بحكم طابعه يعرض للخطر أيضا كرامة مرتكبه وآماله ومثله العليا.

85 – وأضاف يقول إنه يجب على الدول أن تتصدى على النحو المناسب للإرهاب في إطار سيادة القانون. ويمكن أن يؤدي عدم احترام سيادة القانون لدى التصدي للتهديدات إلى تفاقم الاتجاهات المتعصبة في المجتمع. ويتطلب الرد الفعال على الإرهاب التقيد الصارم بالأصول القانونية الواجبة وبالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويجب اتخاذ الخطوات الكفيلة بألا تحول تدابير مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الجزاءات الدولية، دون تقديم المعونة الإنسانية. فالمعونة الإنسانية لا تخفف من معاناة ضحايا الإرهاب فحسب، بل توفر الأمل أيضا وتصون كرامة الذين قد يقعون لولا ذلك فريسة لجهود الإرهابيين الرامية إلى تغذية نزعة التطرف والتجنيد.

86 – ومضى يقول إنه يجب على المجتمع الدولي أن يبني على جهوده السابقة لمعالجة الأسباب الجذرية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للإرهاب. وإن وفد بلده يؤيد اتباع نهج المجتمع بأكمله إزاء مكافحة الإرهاب يشمل دعم التعليم، وتقليل الفوارق الاقتصادية، وتعزيز الحوار، والنهوض بتدابير الحد من الفقر، وتشجيع عمل المجتمعات المحلية والبرامج على مستوى القاعدة الشعبية. ورغم أن المتطرفين كثيرا ما يستغلون الهوية الدينية للترويج للأيديولوجيات المتعصبة، فإن المعتقد الديني الحقيقي لم يكن أبدا السبب الجذري للإرهاب. ولذلك ينبغي للسلطات العامة أن تتعاون مع الزعماء الدينيين والمنظمات الدينية لمساعدتهم في جهودهم الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

87 – وختم حديثه قائلا إن اللامبالاة إزاء الإرهاب ليست من بين الخيارات المطروحة. فالإرهاب يشكل تهديدا للجميع. ولا يمكن التصدي لهذا التهديد إلا من خلال التعاون الدولي. وإن وفد بلده يؤيد الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة للتوصل إلى صيغة نهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

88 – **السيد هارلاند** (المراقب عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر): قال إن الإرهاب لا ينتهك القانون الدولي الإنساني فحسب، بل ينفي أيضا مبدأ الإنسانية الأساسي. وتدين اللجنة الدولية للصليب الأحمر أعمال الإرهاب، سواء ارتكبت في سياق النزاع المسلح أم خارجه وأيا كان مرتكبوها. ورغم أن اتخاذ الدول إجراءات لكفالة أمنها أمر مشروع وضروري، فإن تدابير مكافحة الإرهاب يمكن أن تؤثر سلبًا على العمل الإنساني عندما تنظر السلطات إلى هذا العمل باعتباره أحد الأشكال المحظورة من تزويد الكيانات والأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة بالموارد الاقتصادية، أو ترى في الأنشطة الإنسانية المأذون بها بموجب القانون الدولي الإنساني شكلاً من أشكال الدعم المحظور. وقد يكون لهذه التدابير عواقب غير مقصودة، من قبيل إعاقة المنظمات الإنسانية المحايدة كاللجنة الدولية للصليب الأحمر عن رعاية الجرحى أو المساعدة في تطعيم السكان وقاية من كوفيد-19. وعندما تُحظر تماما مختلف أشكال الاتصال بالجماعات والأشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة، فقد يحدث أن تُمنع اللجنة حتى من الاضطلاع بالأنشطة الإنسانية التي تنص عليها اتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني، من قبيل زيارة الأشخاص المحتجزين أو لم شمل الأشخاص المفقودين بأسرهم.

89 – وأضاف يقول إن مجلس الأمن خطا خطوة كبيرة إلى الأمام بشأن أفغانستان باتخاذه القرار 2615 (2021) الذي أنشأ استثناء يتناول كلا من المساعدة الإنسانية والأنشطة التي تدعم الاحتياجات الإنسانية الأساسية في نظام للجزاءات مرتبط بمكافحة الإرهاب. وأفاد بأن وفد بلده يشجع الدول الأعضاء على كفالة إدراج هذا الاستثناء في قوانينها المحلية. ويشجع أيضا أعضاء مجلس الأمن على النظر في اتباع النهج ذاته في سائر نظم جزاءات الأمم المتحدة، وهو ما يتسق مع قرار الجمعية العامة 291/75، الذي اعترفت فيه الجمعية بالآثار السلبية المحتملة لتدابير مكافحة الإرهاب على العمل الإنساني المحايد، وحث الدول على كفالة ألا تعوق جهودها لمكافحة الإرهاب هذا العمل.

وفي السنوات الأخيرة، اتخذت الدول الأعضاء والتجمعات الإقليمية من قبيل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي تدابير لتحسين حماية المنظمات الإنسانية من العواقب غير المرجوة لتدابير مكافحة الإرهاب.

90 - وتابع قائلا إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل التأكيد، في قراراتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب، على أن يكون جميع تدابير مكافحة الإرهاب متمشيا مع القانون الدولي الإنساني. وينبغي أن تُدرج في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بمكافحة الإرهاب الصياغةُ المستندة إلى البروتوكول الأول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول)، الذي يقتضي من الدول الملزمة بالبروتوكول السماح بالإغاثة الإنسانية السريعة دون عراقيل وتيسيرها. وينبغي توعية المشاركين في صياغة وتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب بعواقبها غير المقصودة المحتملة، كما ينبغي أن تتضمن قرارات الأمم المتحدة والقوانين المحلية المتعلقة بالإرهاب أحكاما تنص تحديداً على عدم انطباق الجزاءات وغيرها من القيود على الأنشطة الإنسانية البحتة التي تضطلع بها الجهات الفاعلة الإنسانية المحايدة. وفي ختام بيانه قال إنه ينبغي تضمين قرارات مكافحة الإرهاب في المستقبل إعفاءات إنسانية موحدة تُصاغ بعناية وإلزام الدول باعتماد تدابير ملموسة وعملية لكفالة السماح للمنظمات الإنسانية المحايدة بحماية السكان المحتاجين ومساعدتهم.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

91 - **السيد سكاتشكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن من المخيب للآمال أن بعض الوفود قرر إدراج مواضيع غير ذات صلة ومسيسة تماما في المناقشة الهامة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. فالعملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا تجري وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وجسّد الاستفتاء الذي جرى إرادة شعوب الأقاليم، الذين مارسوا حقهم في تقرير المصير، وفقا للميثاق، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول.

92 - وأضاف قائلا إن البيانات التي أدلي بها بشأن الحالة في أوكرانيا لا علاقة لها بالحالة الراهنة الحقيقية. فقد استخدمت كييف، على مدى أكثر من ثماني سنوات، أساليب الحرب الرامية إلى ترويع السكان المدنيين، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. وخلال ذلك الوقت بأكمله، قامت وحدات وقوات النازيين الجدد التابعة لكييف، بما في ذلك جماعات الكراهية من قبيل آزوف وتورنادو، بقصف سكان دونباس واختطافهم وضربهم واغتصابهم. وقد غضت البلدان الغربية وقيادات الأمم المتحدة الطرف وتظاهرت بأن ذلك كان تماما على ما يرام. وقد تعرضت ترتيبات مينسك بانتظام للانتهاك بتواطؤ وتحريض من بلدان الغرب الجماعي.

93 - وأردف قائلا إن الغرب لم يأت على ذكر القانون الدولي الإنساني إلا بعد أن بدأت العملية العسكرية الخاصة، وقد فعل ذلك انتقائيًا، لهدف رئيسي هو التسبب في استفزاز روسيا والتلفيق لإلقاء اللوم عليها. وكان هذا هو الحال بالنسبة للتلفيق في بوتشا وإيزيوم، وفي مسرح الدراما في ماريوبول، وفي محطة القطار في كراماتورسك، التي أصيبت بصواريخ أوكرانية. وتواصل كييف التصرف على هواها، ولم تَظهر أية ردة فعل على الهجمات التي استهدفت الأشخاص المدنيين والمرافق المدنية، من قبيل قيام الجيش الأوكراني مؤخرا بإطلاق النار على رتل للاجئين كان ينتظر الإذن بالدخول إلى الأراضي الخاضعة للسيطرة الروسية. ومرة أخرى، لقي عشرات الأشخاص مصرعهم، وهنا أيضا، التزم الغرب والأمم المتحدة الصمت. ويتعرض المدنيون حاليا للقتل ليس فقط على يد كييف، بل أيضا بالأسلحة التي تقدمها البلدان الغربية. فالتدفق المستمر للأسلحة إلى نظام كييف الفاسد يؤدي إلى عواقب معروفة تمام المعرفة مسبقًا. وقد حدثت زيادة في التداول غير المشروع لهذه الأسلحة، التي تقع في أيدي المجرمين في جميع أنحاء أوروبا وقد تُستخدم في شن هجمات إرهابية في جميع أنحاء العالم.

94 - **السيد كنيازيان** (أرمينيا): قال إن البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان تضمَّن المجموعة المعتادة من الروايات الكاذبة، التي لا يتصل الكثير منها ببند جدول الأعمال. وترفض أرمينيا جميع افتراءات ممثل أذربيجان. وقد حاولت أذربيجان أن تنسب إلى أرمينيا ما تقترفه من شرور، أي رعاية الإرهاب الدولي واستخدام الإرهابيين في ارتكاب الفظائع وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وهذا التكتيك واضح: فأذربيجان تعتزم، من خلال استنساخ هذه الاتهامات، صرف انتباه المجتمع الدولي عن تقارير المنظمات الدولية التي تحمّلها المسؤولية عن تحويل أراضي أذربيجان إلى ملاذ آمن للإرهاب الدولي.

95 - وأضاف يقول إنه في غياب أي دليل على وجود أي كيان إرهابي يعمل في أرمينيا أو ترعاه أرمينيا، فقد اختارت أذربيجان في دعايتها الرسمية أن تنسب الإرهاب إلى المنظمات غير الحكومية والمنظمات الخيرية للجالية الأرمينية في الشتات، التي للكثير منها

تاريخ أطول من تاريخ الدولة الأذربيجانية نفسها. وهذه المنظمات غير الحكومية والمنظمات الخيرية، التي تعمل في بلدان وفودها حاضرة في القاعة، تضطلع بدور أساسي في تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة لعشرات الآلاف من المدنيين المحاصرين بين جائحة كوفيد-19 والعدوان الأذربيجاني الواسع النطاق في خريف عام 2020، الذي رافقته جرائم حرب وفظائع ينـدى لها الجبين. وقال إن وفده يترك الأمر للحضور الموقر في القاعة ليحكم بنفسه على سخافة ادعاءات ممثل أذربيجان وعدائيتها.

96 - ومضى يقول إن ممثل أذربيجان أشار إلى أدلة غامضة تثبت أن أرمينيا أشركت مقاتلين إرهابيين ومرتزقة أجانب في الأعمال العدائية ضد أذربيجان. والواقع أن الدليل المادي موجود في تقارير حكومات الدول الأعضاء ووكالات إنفاذ القانون التابعة لها، والمنظمات الدولية، والمراقبين المستقلين في الميدان، وفي الشهادات التي استقيت أثناء التحقيقات من أشخاص بمن فيهم الإرهابيون المقبوض عليهم أنفسهم. وهناك كميات كبيرة من هذه الأدلة، تستند إلى مصادر رسمية وموثوقة، تبين قيام أذربيجان بتجنيد مقاتلين إرهابيين أجانب ونقلهم إلى أراضيها.

97 - وذكر أن أرمينيا عرضت التقارير ذات الصلة على الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب التي تبين أن أذربيجان شرعت، قبل أشهر من شن عدوانها الواسع النطاق، في تجنيد ونشر مقاتلين إرهابيين أجانب من مناطق النزاع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد جرى هذا التجنيد أساسا في الأراضي المحتلة في محافظات إدلب والرقة وحلب السورية. وقد كشفت البيانات الشخصية للمقاتلين الإرهابيين الأجانب أن العديد منهم شارك في نزاعات في سوريا والعراق وليبيا وأُلحق بالقوات المسلحة وقوات مراقبة الحدود في أذربيجان. وتولت شركة أمنية خاصة، هي شركة سادات (SADAT)، المسؤولية عن التجنيد والترتيبات اللوجستية المتعلقة بالنقل. وقد تبيّن أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب أعضاء في كيانات إرهابية من قبيل فرقة حمزة، وفرقة السلطان مراد، وفرقة السلطان سليمان شاه، ولواء السلطان مالك شاه وغيرها.

98 - واستطرد يقول إن الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة وسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها، أشار إلى تقارير واسعة الانتشار تفيد بأن حكومة أذربيجان اعتمدت على مقاتلين سوريين لدعم عملياتها العسكرية ومواصلتها في منطقة النزاع في ناغورنو - كاراباخ، بما في ذلك خط المواجهة. واتضح أن المقاتلين كانوا مدفوعين أساسًا بمكاسب خاصة، نظرا للحالة الاقتصادية المتردية في الجمهورية العربية السورية. وأفاد الفريق العامل أنه مما يثير القلق بقدر أكبر الزعم بأن المقاتلين السوريين المنتشرين في أذربيجان ينتسبون إلى جماعات مسلحة وأفراد اتهموا، في بعض الحالات، بارتكاب جرائم حرب وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أثناء النزاع في سورية، وهذا ما يبدو أنه يديم حلقة الإفلات من العقاب ويهدد بتزايد الانتهاكات للقانون الدولي.

99 - ومضى يقول إن المرصد السوري لحقوق الإنسان وثّق وفاة سوريين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وقدم معلومات عن حوافزهم المالية. وفي 4 أيار/مايو 2021، أدانت محكمة في منطقة سيونيك بأرمينيا اثنين من الإرهابيين الأسرى بالإرهاب الدولي والقتل والهجمات على المدنيين وحكمت عليهما بالسجن مدى الحياة. وخلال التحقيقات، أكدا انخراطهما في أعمال إجرامية، بما في ذلك الأعمال العدائية مقابل تعويض مالي، وفي أعمال عسكرية نفذتها القوات المسلحة الأذربيجانية. وقد تلقيا تدريبا عسكريا تمهيديا لمدة ثلاثة أشهر قبل نقلهما من سوريا إلى أذربيجان، حيث شاركا في استهداف السكان المدنيين بشكل متعمد، في ضوء الأوامر بعدم إبقاء أي شخص على قيد الحياة. وعلاوة على ذلك، تلقيا وعدا بالحصول على مكافأة إضافية قدرها 100 دولار عن كل أرمني مقطوع الرأس. وأشار إلى أن إعدام الأرمني خارج نطاق القانون لا يندرج في نطاق الجرائم في أذربيجان. وبالإضافة إلى ذلك، سيحصل مرتكب الجريمة على مكافأة مالية ويعامَل كبطل قومي ونموذج للشباب.

100 - وذكر أن ما أفيد عن تعرض أذربيجان لهجمات إرهابية في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي يمثل عينة أخرى من الدعاية الرخيصة لتقمص دور الضحية. والحقيقة هي أن أذربيجان جندت آلاف الإرهابيين من شمال القوقاز وأفغانستان في أوائل التسعينيات من القرن الماضي لقمع حقوق الإنسان الأساسية لشعب ناغورنو - كاراباخ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير.

101 - **السيد موساييف** (أذربيجان): قال إن بيان ممثل أرمينيا يدل على إحجام بلده عن الوفاء بالتزاماته الدولية والنهوض بخطة السلام في المنطقة أو عدم قدرته على ذلك. ولولا ذلك، لما أشار ممثل أرمينيا إلى ما يسمى بعدوان أذربيجان على كيان وهمي ولما حاول تضليل المجتمع الدولي باختلاق افتراءات جلية. وذكر أن مشروعية لجوء أذربيجان إلى استخدام القوة أمر مفروغ منه. فقد استخدمت أذربيجان قوة موازية لاستعادة سلامتها الإقليمية وحماية شعبها، إذ تصرفت على

أرض خاضعة لسيادتها حصرا، بما يتفق تمامًا مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

102 - وأضاف قائلا إن ادعاءات أرمينيا بأن ممارسة أذربيجان حقها والتزامها المتأصلين في ما يتعلق بحماية أراضيها ورعاياها والدفاع عنهم من المعتدين والإرهابيين مظهر من مظاهر الكراهية ضد الأرمن هي ادعاءات لا يقبلها عقل. ومن المفارقات الساخرة سماع اتهامات بالكراهية على أسس إثنية من أرمينيا الأحادية الإثنية، حيث يسود الانتقاص من آدمية الأذربيجانيين إلى درجة أن القوالب النمطية المعادية لأذربيجان تُدرَّس للأطفال الأرمن في المدارس منذ سن مبكرة وانتشرت لتصبح رأيا مقبولا على نطاق واسع يقول بأن الأذربيجانيين غير متوافقين إثنيًا مع الأرمن. وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد ببساطة أي دليل ذي مصداقية يدعم الادعاءات بأن أذربيجان منخرطة في أنشطة إرهابية.

103 - وأردف يقول إنه في ما يتعلق بالتسميات المختلقة التي تستخدمها أرمينيا للإشارة إلى نواح في أذربيجان، ينبغي التذكير بأن أرمينيا، بعد شنها العدوان على بلده واحتلال أراضيه وتطهيرها إثنيا في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، أنشأت كيانا غير قانوني داخل تلك الأراضي، وحافظت على وجوده لفترة امتدت زهاء ثلاثة عقود. فالطابع الإجرامي والعنصري لهذا الكيان أمر بديهي، لأنه أنشئ على أسس إثنية بحتة، عن طريق الاستخدام غير القانوني للقوة الذي نال من عشرات الآلاف من المدنيين الأذربيجانيين الذين قتلوا بوحشية ومئات الآلاف الذين طُردوا من وطنهم خلال العدوان. وقد تكررت الإشارة على الصعيد الدولي إلى عدم مشروعية هذا الكيان؛ ونتيجة للحرب التي وقعت قبل عامين ودامت 44 يوما، وضعت أذربيجان حدا لاحتلال أراضيها ووجد النزاع المسلح طريقه إلى التسوية.

104 - وأعقب ذلك بقوله إن المحاولات المستمرة من جانب أرمينيا لإحياء نظام الاحتلال السابق تشكل، إزاء هذه الخلفية، تعديا على سيادة بلده وسلامته الإقليمية وعلى سلامة شعبه وحقوقه، ودليلا على كراهية متجذرة تسود على مستوى الدولة وداخل المجتمع الأرميني. وينبغي أن تكون أرمينيا آخر دولة يحق لها تقاسم المعارف والخبرات بشأن مكافحة الإرهاب أو التعليق على المعايير والقيم التي دأبت على الخروج عليها.

105 - **السيد كنيازيان** (أرمينيا): قال إن الفورة التي أصابت ممثل أذربيجان لا صلة له بالموضوع قيد المناقشة وهي تهدف ببساطة إلى صرف انتباه اللجنة عن النقاط الواضحة التي أثارها في ما يتعلق بتقارير المنظمات الدولية والأدلة الموثوقة. وذكر أنه سيترك النقاط الأخرى دون إجابة، بما في ذلك النقاط المتعلقة بالعدوان والأقليات، لأنه جرى الرد عليها في محافل أخرى. وأفاد بأن ممثل أذربيجان أشار إلى خطة السلام، ولكن هذه الخطة لا يمكن أن تقوم على الإفلات من العقاب. وينبغي لممثل أذربيجان أن يطمئن إلى أن أرمينيا ستكفل محاسبة جميع مرتكبي الأعمال الإرهابية، بمن فيهم العقول المدبرة لها. وأرمينيا تأخذ على نفسها تنفيذ التزاماتها الدولية وبالتالي قدمت جميع المعلومات ذات الصلة بالجرائم الإرهابية إلى كيانات الأمم المتحدة المعنية.

106 - وأضاف يقول إن ادعاءات ما يسمى الكراهية في أرمينيا ضد المواطنين الأذربيجانيين ليست سوى نتاج خيال ممثل أذربيجان ولا تدعمها تقارير موثوقة من أي منظمة دولية. غير أن لجنة القضاء على التمييز العنصري أشارت في تقرير صدر مؤخرا إلى تقارير مثيرة للقلق تفيد بأن الكتب المدرسية في أذربيجان تشجع على التحامل وتحرض على الكراهية العنصرية، ولا سيما ضد أفراد الإثنية الأرمنية. وأصدرت أيضا اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية تقارير تشير إلى سياسات الكراهية التي تقودها الدولة ضد أرمينيا والأرمن.

107 - **السيد موساييف** (أذربيجان): قال إن البيانات التي أدلى بها وفد أرمينيا مثال صارخ آخر على الاستغلال الواضح لمنصة الأمم المتحدة وللإجراءات الديمقراطية المتبعة في مناقشة بنود جدول أعمالها. ومحاولات أرمينيا تصوير نفسها على أنها ضحية أبدية لا يمكن أن تبيّض الصورة المعروفة والحقيقية لهذا البلد بوصفه منتهكا مستمرا للقانون الدولي يدعم الإرهاب ويشجعه ويروج له على مستوى الدولة. ومع استمرار أرمينيا في نشر الأكاذيب، من المهم أن يصر المجتمع الدولي على المساءلة عن الحرب التي شنتها أرمينيا وعن عشرات الآلاف من المدنيين الذين قتلتهم وآلاف المدن والبلدات والقرى التي سويت بالأرض لغرض وحيد يتمثل في تحقيق مطالب إقليمية غير قانونية تستند إلى روايات تاريخية ملفقة وتحيز عنصري.

108 - وزاد على ذلك بالقول إن ادعاء ممثل أرمينيا بعدم وجود تقارير موثوقة تشهد على سياسة العنصرية والكراهية التي ينتهجها بلده هو ادعاء عار عن الصحة. وأشار أيضا إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري التي أعربت في ملاحظاتها الختامية على التقارير الدورية المقدمة من أرمينيا، عن قلقها إزاء التقارير الواردة بشأن خطاب الكراهية العنصرية والتصريحات التمييزية في الخطاب العام، بما يشمل

ما يصدر منها عن شخصيات عامة وسياسية في وسائط الإعلام، ولا سيما على الإنترنت، والتي تستهدف أساساً الأقليات الدينية وملتمسي اللجوء واللاجئين.

109 - وذكر أن اللجنة أعربت أيضا عن قلقها إزاء عدم وجود تشريع يجرم المنظمات العنصرية والمشاركة فيها. وأشارت اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب، في تقريرها عن أرمينيا المؤرخ 28 حزيران/يونيه 2016، إلى التصريحات المتعصبة ضد الأذربيجانيين. وفي الأمر المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2021 الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بشأن طلب الإشارة بتدابير مؤقتة، أمرت المحكمة أرمينيا بأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع التحريض على الكراهية العنصرية والترويج لها، بما في ذلك من جانب المنظمات والأشخاص العاديين في أراضيها، التي تستهدف رعايا أذربيجانيين أو أشخاصا من أصل إثني أذربيجاني.

110 - وذكر أن الوفود المهتمة شُجعت على الاطلاع على المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع، الواردة في الوثائق التي عممها وفد بلده والتي تقدم أدلة دامغة تشهد على مسؤولية أرمينيا عن الأنشطة الإرهابية واستخدام المقاتلين الإرهابيين والمرتزقة الأجانب ضد أذربيجان.

رُفِعَت الجلسة الساعة 18:00.